

الملخص العربي الشهري لبوابة أغورا- كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

العلاقة المتطورة بين المواطنين والبرلمانات في العالم العربي - حالة زيادة انخراط المجتمع المدني

الخلفية

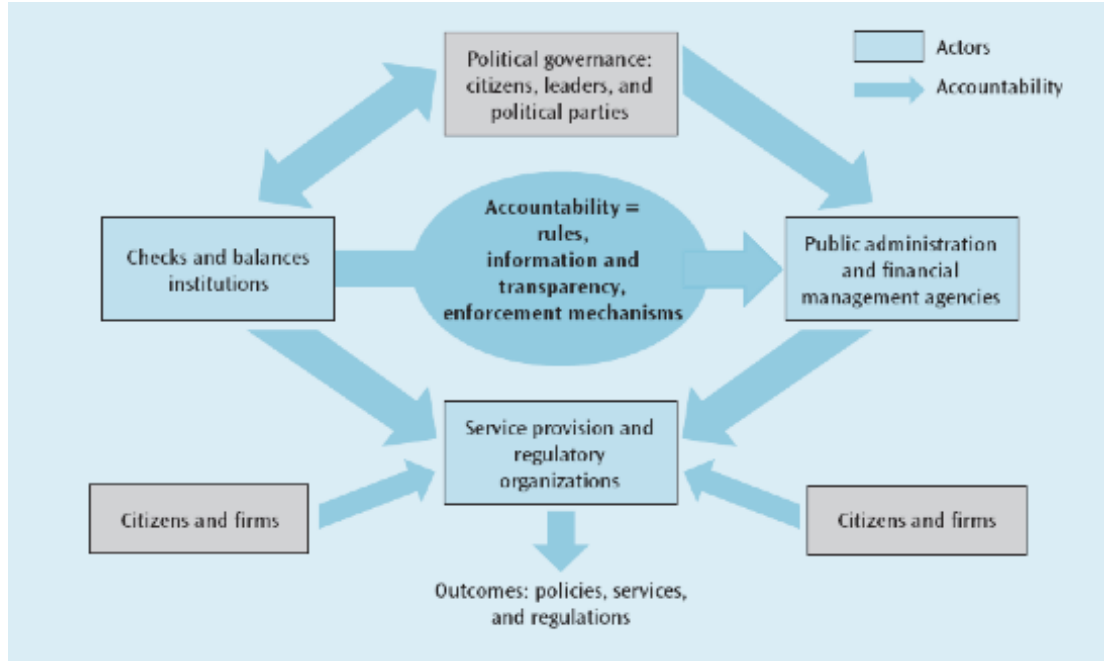
تعمل البلدان أكثر من أي وقت مضى على بناء حكم ديمقراطي. ويكمن التحدي في تطوير مؤسسات وعمليات تكون أكثر استجابة لاحتياجات المواطن العادي. ويتمثل أحد الجوانب الأساسية للدولة الديمقراطية في حق المواطنين في المشاركة في عمليات صنع القرار. ويعتمد نجاح التنمية والحوكمة التشاركية على أمرين: دولة قوية ومجتمع مدني فاعل مع مستويات صحية من المشاركة المدنية. إن المواطنة الفاعلة والقادرة هي بحد ذاتها هدف مرجو؛ إذ أنها ضرورية لتحقيق النمو الشامل والتملك الوطني. وتشير المشاركة المدنية إلى العملية التي من خلالها يتمكن المواطنون أو من يمثلهم من الانخراط في العمليات العامة والتأثير عليها، وذلك من أجل تحقيق الأهداف والغايات المدنية^١. وبشكل بالتالي تعزيز المسارات، التي يتمكن من خلالها البرلمانين على التعامل مع قاعدة الناخبين، عنصرًا هاماً من مبادرات شفافية ومساءلة سياسية أوسع. وبالإضافة إلى ذلك، يشير دور السلطة التشريعية، بكونها تضم ممثلين منتخبين من قبل المواطنين، إلى تحمّل مسؤولية خاصة لتكون بمثابة قناة لأصوات الشعب في عملية صنع القرار - وذلك من خلال الاستماع إلى الآراء وجمعها وإيصالها، تلك الآراء التي يُعرب عنها ليس فقط على مستوى الدوائر الانتخابية وإنما أيضاً في خلال جلسات الاستماع البرلمانية.

سيطرّق هذا الملخص إلى دور "المجتمع المدني" وعلاقته بالعملية البرلمانية وكيف يمكن أن يعزز التمثيل البرلماني على وجه التحديد.

البرلمانات والمجتمع المدني

إن العلاقة التي تربط البرلمانات مع المجتمع المدني معقدة للغاية. أولاً، لا يربط بين الإثنين مجرد علاقة واحدة فقط؛ فهناك العديد من **منظمات المجتمع المدني** ذات قيم ومبادئ وأنهجية عمل متباينة. ثانياً، من المرجح أن تكون العلاقة التي تربط بين نائب واحد أو مجموعة برلمانية مع واحدة أو أكثر من منظمات المجتمع المدني مختلفة جداً عن بعضها.

الصورة: أنظمة الحكم الوطنية (من تقرير الرصد العالمي للبنك الدولي^١)



من المهم أن يفهم البرلمان بأقسامه المختلفة (أي اللجان والمجموعات البرلمانية والنواب والأمانة) أن هناك دورًا هاماً للمجتمع المدني في عمل البرلمان وأنه يجب إقامة علاقة مثمرة بينهما. فمن خلال إشراك المجتمع المدني، يمكن للبرلمان أن يكون أكثر فعالية وإنتاجية.

وبالنظر إلى أن هناك العديد من المنظمات، لا يمكن للبرلمان ولا ينبغي عليه محاولة تطوير نفس العلاقة مع كل هذه المجموعات، ولكن يجب أن يتمتع بسياسة للمشاركة الإيجابية والاحترام والحوار. ويمكن تحقيق هذه المبادئ بشكل أسهل عند وجود عدد قليل من المنتديات أو الأفرقة الجامعة التي تمثل منظمات المجتمع المدني المتقاربة التفكير، ما يسمح للبرلمان بالتفاعل مع هذه المنتديات بدلاً من الاضطرار للحفاظ على علاقة مباشرة مع مختلف منظمات المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بمهام البرلمان، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تأدية الأدوار التالية:

بما أن البرلمانات تعتبر أن التشريع يتطلب في كثير من الأحيان الخبرة والمعرفة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن توفر مدخلات مفصلة في استعراض مشاريع القوانين. ولا يمكن أن تتحقق الرقابة من قبل البرلمان من دون النظر في أثر الإجراءات الحكومية والإنفاق على هؤلاء الذين يتأثرون مباشرة بالخيارات التي وضعتها الحكومة. من أجل وضع الأمور في منظورها السليم، يجب أن يجتمع البرلمان بانتظام مع منظمات المجتمع المدني لفهم التجارب التي يعيشها أعضاؤها "على أرض الواقع". فقط من خلال هذه العملية يمكن للبرلمان بأن يفهم تماماً تأثير عمل الحكومة ويتمكن من مراقبته بشكل صحيح.

وأخيراً، بما أن للبرلمان ولاية لتمثيل المواطنين، ينبغي أن يكون صلة وصل طبيعية للعمل مع الجماعات التي تتحدث نيابة عن المواطنين. فمنظمات المجتمع المدني ليست أكثر من مجموعة من المواطنين المتقاربي التفكير فيما يتعلق بقضية محددة وهي مؤيدة لهؤلاء المواطنين. ويجب أن يشجع البرلمان منظمات المجتمع المدني على التحدث حول القضايا والدعوة، إذ أن ذلك سوف يسمح بتجميع الآراء، وتنظيم منظمات المجتمع المدني بشكل جيد، وفتح ممرّ للحوار والمفاوضات مع المواطنين. ومن خلال تعزيز كل من نظم

المساءلة الأفقية والرأسية، يمكن لمشاركة المجتمع المدني في العمل البرلماني أن تساعد في تطوير مشهد سياسي جديد على الصعيدين الوطني والعالمي، من خلال تعزيز نوعية المناقشات السياسية على المستوى الوطني وعمليات اتخاذ القرارات من جهة، والعلاقات والحوار بين النواب على مستوى قاعدة ناخبيهم من جهة أخرى¹.

كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني والبرلمانيين التفاعل؟

يُعتبر البرلمانيون صلة الوصل بين المجتمع المدني والحكومة. وتنطوي وظيفة التمثيل على وجه التحديد، على التواصل مع منتخبيهم وفهم احتياجاتهم وتشجيع مشاركة المواطنين. فالمجتمع المدني قناة قيمة لضمان ذلك. واللجان هي السبل التي يمكن للحكومة أن تتواصل من خلالها مع الناس وتسيير أعمال البرلمان بطريقة شفافة. والحوار بين اللجان الشعبية والبرلمانية ضروري لضمان مناقشة موضوعية حول القضايا العامة الهامة.

واستشارة الناس طريقة أخرى يشارك من خلالها المجتمع المدني في عملية صنع السياسات. إذ يمكن للبرلمانيين استشارة الناس حول تحولات كبيرة في السياسة أو عندما يحتاجون لسبر المشاعر قبل القيام بمثل هذا التحول. تعطي مثل هذه الشراكة مادة لصنع السياسات العامة وتصلح لتوضيح تمثيل البرلمان لاهتمامات الناس.

التأثر بين منظمات المجتمع المدني والبرلمان

ينطوي التمثيل البرلماني على جمع وتجميع اهتمامات وآراء ورغبات المواطنين الناخبين والتعبير عنها. كما توفر البرلمانات ساحة للحوار حيث يمكن مناقشة مصالح المواطنين المختلفة والمتنوعة². ويتطلب التمثيل الفعال للنواب، انخراط ناخبيهم في حوار مستمر من أجل فهم وجهات نظرهم وآرائهم، والاعتماد على معرفتهم في مختلف الموضوعات. وبالتالي يجب على النواب استخدام صلاحياتهم المخولة في مناصبهم (أي التشريع والمشاركة في المناقشات، والأسئلة التأليفية وما إلى ذلك) للتعبير عن الأفكار الناتجة.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني والبرلمانيين التعاون من أجل تحسين صنع السياسات والاهتمام باحتياجات الناس من خلال أربع آليات رئيسية هي:

1. توفير إسهامات الخبراء؛ يمكن لمنظمات المجتمع المدني تأدية دور مهم من خلال توفير إسهامات الخبراء اللازمة للمشرعين والجمعيات التشريعية لإعلام المناقشات البرلمانية.
2. تعزيز الإصلاحات السياسية من خلال تصنيف وجهات نظر المجتمع المدني في جلسات الاستماع البرلمانية. يمكن لمنظمات المجتمع المدني والبرلمانيين صياغة الترتيبات التعاونية من أجل بلورة رؤية إصلاح سياسات مشتركة، والضغط على السلطة التنفيذية من أجل التغيير.
3. تنسيق أنشطة التوعية لتعزيز المشاركة الشعبية في الحوارات المتعلقة بالسياسات؛ من أجل الوصول إلى السكان المهمشين وتعزيز مشاركتهم في العملية السياسية.

٤. تأمين اتفاقات على المدى الطويل من خلال تحالفات مع الأحزاب السياسية و/أو الحصول على حصة من المقاعد في المجلس التشريعي. وبالتالي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتجج في تأمين المزيد من التمثيل الرسمي في المجلس التشريعي وصياغة برنامج السياسات^١.

التحديات التي تواجه العلاقات بين منظمات المجتمع المدني والمشرعين

يوجد عدد كبير من التحديات التي تواجه معالجة قضية مشاركة المجتمع المدني والتمثيل البرلماني وهما التمويل المحدود حيث تحد القيود المالية القدرة على الاستثمار في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في رأس المال البشري، وخاصة مهارات البحث والمعرفة التقنية اللازمة لأنشطة الدعوة للسياسات. والمساحة السياسية المحدودة مثال آخر عن التحديات حيث تحتاج الحكومات إلى أن تكون منفتحة على مشاركة المجتمع المدني في الساحة السياسية.

يمكن توفير تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز التمثيل البرلماني من خلال مشاركة المجتمع المدني من خلال:

- تعزيز فهم منظمات المجتمع المدني لعمل البرلمان، ودوره في عملية وضع السياسات والضرورات السياسية الحزبية التي تكمن وراء الكثير من عمليات صنع القرار وسلوك البرلمانين.
- التكيف مع ارتفاع معدل تغير النواب.
- إدراك ضغط السلطة التنفيذية على البرلمانين.
- التغلب على تحيز المانحين في تعزيز المشاركة مع السلطة التنفيذية وليس السلطة التشريعية للحكومة.
- تحسين نوعية التمويل ومدته لمبادرات التعزيز البرلماني^١.

حالة مشاركة المجتمع المدني في الدول العربية

لقد أثرت أحداث الربيع العربي على الديناميات السياسية في المنطقة، وفتحت الطريق أمام إعادة تشكيل المشهد السياسي في المنطقة، مع التشديد على الإدماج والمشاركة، وموجة من التحولات نحو أنظمة حكم أكثر ديمقراطية. وتعتبر البرلمانات الجهات الفاعلة المهمة في هذه التحولات، لأنها تلعب دورًا حاسمًا خاصة في إعادة بناء الثقة وإعادة العلاقة بين المواطن والدولة في مثل هذه البيئات، وبالتالي دعم التسويات السياسية والحد من احتمالات تجدد الصراع.

يُظهر استطلاع للرأي أجري في العام ٢٠١٢ من قبل شركاء عالميين أن توقعات المواطنين في هذه المنطقة تكون مرتفعة جدًا في كثير من الأحيان. ويكمن التحدي الأهم للبرلمانات في تحسين فهم الناخبين لعمل البرلمان، وتوفير فرص أكبر لهم للمشاركة مع العملية البرلمانية وللنواب لتطوير طرق جديدة للتعامل مع طلبات الناخبين بطريقة استراتيجية. فمجلس النواب اللبناني ينظم ورش عمل تنمية إقليمية متخصصة تغطي الدوائر الانتخابية بمشاركة النواب، ومنظمات المجتمع المدني والوكالات الدولية ذات الصلة من أجل زيادة مشاركة المجتمع المدني.

ترجمة هموم المواطنين في العمل البرلماني - كيف يستخدم النواب شواغل المواطنين المحلية لبدء الاستجابة في البرلمان باستخدام الآليات البرلمانية لإيجاد حلول جماعية؟

يميل النواب إلى أن يتم الحكم عليهم من قبل الناخبين على أفعالهم على الصعيد المحلي، وبالتالي يميلون إلى محاولة الرد على كل طلب على حدة للمساعدة مباشرة. ومع ذلك، من المستحيل تلبية كل الاحتياجات. ويؤدي المجتمع المدني دوراً حيوياً في إيصال اهتمامات الناس إلى البرلمان وحثهم على الحكومة. ويتمثل التحدي الرئيسي في إشراك منظمات المجتمع المدني لإيجاد حلول وطنية، تعود بالفائدة على جميع المواطنين، بدلاً من محاولة التعامل مع كل حالة بمفردها.

يمكن تلخيص العمل البرلماني من أجل تحسين العلاقة مع منظمات المجتمع المدني كالتالي:

- عقد اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني من أجل الاستماع لوجهات نظرها حول مواضيع تتم مناقشتها في اللجان البرلمانية وفي جلسات الاستماع
- العمل على وضع/إنشاء قسم في الإدارة البرلمانية للعلاقات مع منظمات المجتمع المدني؛
- تدريب منظمات المجتمع المدني على الإجراءات التنظيمية للبرلمانات؛
- التركيز على مطالب المنظمات النسائية والشبابية مثل تحسين تمثيل النساء والشباب وحصص النساء والسياسات المتعلقة بالشباب وما إلى ذلك؛

دراسات حالات

التمثيل النسائي في مصر

غضبت المرأة المصرية من النسبة المئوية المخصصة لتمثيل النساء في البرلمان المقبل وفقاً للقانون الجديد. فالإتحاد النسائي المصري الذي يضم ٢٠٠ منظمة غير حكومية (NGOs) يرفض هذا من خلال حملة تنوي تحفيز وتمكين المرأة، لإقامة جماعات متبرعة وجماعات ضغط قوية وزيادة مشاركتهن في الانتخابات البرلمانية والبلدية. وقد دفعت هذه المبادرة وزارة التضامن الاجتماعي إلى منح إذن للإتحاد النسائي لجمع التبرعات اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

[Egypt: Women Council Opposes Proposed Women Representation in Parliament](http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/04/egypt-women-dostour-parliament-rights.html#)

<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/04/egypt-women-dostour-parliament-rights.html#>

المجتمع المدني في البحرين

لطالما نُظر إلى المجتمع المدني في البحرين كواحد من أقوى وأنشط المجتمعات المدنية في دول الخليج. جاء تأسيس النقابة العامة في الخمسينيات نتيجة محاولات من قبل ناشطين شباب ذات نزعة قومية للطعن في "الشرور القائمة" في البلاد. وفي الآونة الأخيرة، سعى الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين (GFBTU) ، الذي تم تأسيسه في العام ٢٠٠٢، إلى توحيد الحركة العمالية لإطلاق إجراءات أكثر فعالية لتعزيز حقوق العمال. وبالتالي إن المجتمع المدني "الكبير" في البحرين يعني تعبئة سياسية كبيرة من قبل شرائح متنوعة من المواطنين.

http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_document/20141028BahrainKinninmontSirri.pdf

العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر:

تم تطوير المشهد السياسي في الجزائر ومفهوم المجتمع المدني في البلاد في خلال النصف الثاني من الثمانينيات من القرن الماضي. إذ قامت قوة السلطة السياسية والجمعية الوطنية بتعزيز المجتمع المدني من خلال وسائل الإعلام الرسمية من أجل توسيع قاعدة سلطتها ومساعدتها على إنجاز التحول والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية القائمة على للنظام الأحادي.

انخراط المجتمع المدني مع البرلمان - المملكة المغربية

لا ينظم القانون الدستوري المغربي أو الأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان العلاقة بين المجتمع المدني ومجلس النواب أو مجلس المستشارين، ما عدا في تمثيل النقابات في الغرفة الثانية. إلا أن المجتمع المدني يلعب الآن دوراً رئيسياً في العمل البرلماني من حيث التشريع والتمثيل على حد سواء من خلال الانخراط المتزايد في العمليات السياسية. وتُلاحظ أهمية هذا الدور من خلال مساهمته المتزايدة في تعديل قانون الأسرة أو المشاركة السياسية للمرأة أو عن طريق إدخال تعديل على قانون المواطنة.

المقالات الموصى بقراءتها:

١ - التقرير البرلماني العالمي - طبيعة التمثيل البرلماني المتغيرة

<http://agora-parl.org/node/9005>

٢ - تطوير العلاقة بين المواطن والبرلمان في العالم العربي- تقرير الندوة الإقليمية

<http://www.agora-parl.org/resources/library/%E2%80%98evolving-relationship-between-citizens-and-parliaments-arab-world%E2%80%99-morocco-5-6>

٣ - المبادئ التوجيهية بشأن إشراك المواطنين في إدارة التنمية والحوكمة العامة

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un-dpadm/unpan045265.pdf>